الفصل السادس

عسكر وإسلاميون.. معركة مختلفة

على مدار السنوات التي تولى فيها حزب العدالة والتنمية السلطة حتى الآن بات أن الحزب يقف ثابتًا في جانب، وهناك فى المعسكر الآخر الجيش، والرئيس أحمد نجدت سيزار، والقضاء، والأحزاب العلمانية المتشددة.

ولا يزال الجيش يظهر الاختلاف مع الحكومة فيما يتصل بمحاولة تغيير مفهوم العلمانية بجعلها أكثر تسامحًا مع الدين، وأقل حدة فيما يتصل بمكافحة الدولة لما يمكن وصفه بالأنشطة الدينية، وتسييس الميول الإسلامية، خاصة أن هناك من يرى أن حزب العدالة والتنمية هو نسخة منقحة من حزب الرفاه الإسلامي المحظور، وأن أردوغان هو نجم الدين إربكان العصري، وبعض الجنرالات يعتقدون أن الحزب الحاكم يريد انتهاز أية فرصة تتاح له في إطار التوجه نحو الانضمام للاتحاد الأوروبي لتطبيق جدول أعمال خفي يخاطب الميول الإسلامية لقاعدته الشعبية، ورغم كل ما أبدته الحكومة من انفتاح وتمسك بالعلمانية، على الأقل في خطابها المعلن، فإن الشكوك حولها لم تتبدد، خاصة أن بعض الجهات السياسية والإعلامية الغربية تصفها بالحكومة الإسلامية المعتدلة!

ومن الواضح أن هناك تباينًا بهذا الشأن بين رئيس الأركان السابق الجنرال حلمي أوزكوك الذي يوصف بالمعتدل، وقادة عسكريين آخرين يريدون ضرورة تبني مواقف أكثر حزمًا من حكومة أردوغان، ولقد كان من المثير أن أوزكوك رد على انتقادات تبدو متداولة داخل المؤسسة العسكرية حول تعاونه مع أردوغان ذي الماضي الإسلامي، وقد اضطر أوزكوك للقول بأنه يتعامل مع الرجل كرئيس لوزراء تركيا، وليس بصفته شخصية لها ميول محددة.

والجيش التركي يدرك بوضوح أن الاتحاد الأوروبي يريد أن تكون تركيا مثل دوله في ابتعاد المؤسسة العسكرية التام عن الساحة السياسية، فلا يمكن أن يمثل تياراً أو يستقوي به طرف على الآخرين، وبالطبع يجب أن يتخلى عن دور المراقب لهذه الساحة التي كان بإمكانه أن يقلب المائدة رأساً على عقب فيها إذا رأى أن القواعد المتعارف عليها للعبة السياسية تغيرت، أو في طريقها للتغيير.

وهناك مطالب أوروبية محددة في هذا الشأن، مثل أن يأتمر رئيس الأركان وجميع قادة الجيش بأوامر رئيس الوزراء، وأن تكون الحكومة هي صاحبة الكلمة العليا في التعيينات في المناصب العليا للمؤسسة العليا، وأن يخضع العسكر لقوانين الدولة في المحاكمة، وليس لقوانينهم الخاصة بهم، فضلاً عن إنهاء مفهوم الكيان المستقل للجيش الذي يجب أن يكون محترفًا لا يخرج نطاق عمله واهتمامه عن فنون الدفاع والحرب.

والشيء المؤكد هو رفض الكثير من قادة الجيش وضباطه لاستدراجه لنظرية الأمر الواقع بالتدريج، بحيث يجيء اليوم الذي ينتهي فيه نفوذه على الساحة السياسية تمامًا، حيث أشارت تسريبات الصحف التركية إلى أن الغالبية الساحقة من الضباط بجميع رتبهم أبدوا تأييدهم لاستمرار دور الجيش بشكله التاريخي في البلاد، حيث هو حارس المبادئ الأتاتوركية، وأهمها العلمانية.

وبذلك نجد أنفسنا أمام سؤال مهم: ماذا ستفعل تركيا أمام إصرار الاتحاد الأوروبي على تطبيق معاييره بإخراج الجيش من معادلة الحياة السياسية؟ وللإجابة على هذا السؤال نقول: إن الجيش لا يمكن أن يقبل ذلك؛ لأن ضباطه تربوا على تشرب دوره السياسي، يبقى الحل الوسط، وهو الحد من نفوذ المؤسسة العسكرية على الأقل في ظواهر الأمور والاكتفاء بنظرية المسكوت عنه، ويعتمد هذا الأمر على مدى انفتاح الاتحاد الأوروبي على تركيا، وعدالته في التعامل معها كعضو مرشح للانضمام إليه.. فقرب تحقيق الحلم الأوروبي لتركيا يعني تقليص نفوذ الجيش، وإيجاد العقبات والصعاب، وتبني معاملات تمييزية ستقود إلى تمترس المؤسسة العسكرية بدورها الذي يضفي عليه قادتها شرعية تاريخية، حيث يعتبرون أن الجيش هو الذي حمى تركيا من التفكيك ومن العودة إلى الماضي المتخلف، وهو أمر لا يوجد له مثيل في ماضي معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الذي لا يبدو أنه يتفهم خصوصية تركيا في هذه النقطة بالذات.

ويحذر بعض المحللين السياسيين الأتراك من أن بعض الأحزاب والقوى الضعيفة تريد الاستقواء بالجيش، ومن ثم تحاول إيجاد ما يمكن وصفه بفوبيا التفكك والرجعية، وأن التحصن بهذه الفوبيا في مواجهة المتغيرات العصرية العالمية ـ بما في ذلك الفكر الليبرالي السائد الآن في معظم الدول الأوروبية ـ هو بعينه الإصرار على جر البلاد إلى ماضي الانقلابات والاضطرابات السياسية.

ويرى هؤلاء المحللون أن تركيا لن تتقدم إلى مصاف الدول الأوروبية إلا بتغيير الذهنية، حيث يتم تكريس نظرية السيف الناعم، وإلغاء الآخر وذهنية التحريم، وما تؤدي إليه هذه المبادئ من قمع وترويع وإقصاء لكل ما هو مغاير للقوالب الجامدة لمعاني الهوية، والوطنية والعلمانية، فلا التعليم باللغة الكردية أو السماح بارتداء الحجاب في الجامعات والمؤسسات الحكومية سيقود إلى تجزئه تركيا أو عودتها إلى الماضي المتخلف، وفي الدول الأوروبية بعض العبر، حيث هناك تعدد ثقافي وديني، ولم يقل أحد فيها أن وحدتها معرضة للخطر.

وفي كل الأحوال فنحن أمام علاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا تتسم بالالتباس والتعقيد والشكوك والرغبات والآمال في آن واحد، وقد أشار الكُتَّاب الأتراك إلى نكتة ذات دلالات عميقة ترددت كثيراً في أروقة الاتحاد الأوروبي قبيل إعلان تقرير المفوضية.

تقول النكتة: إن المفوضية دعت رؤساء وزراء الدول الثلاث التى كانت مرشحة لنيل عضوية الاتحاد، وهي بلغاريا ورومانيا وتركيا، لامتحان نهائي يحدد مصيرها، فسألت البلغاري: متى ألقيت أول قنبلة نووية في العالم؟ فأجاب: عام ١٩٤٥، ونجح في الامتحان.

ثم سألت الروماني: ما هي المدينة التي ألقيت عليها القنبلة؟ فأجاب: هيروشيما، وكان حظه النجاح أيضًا.

وعندما جاء دور رئيس الوزراء التركي كان السؤال: **ما هي أسماء ضحايا القنبلة النووية في هيروشيما بالكامل وتواريخ ميلادهم؟**

وثمة نكتة أخرى شائعة فى تركيا لا تخلو من الدلالات.

وهي أن الرئيس الأمـريكي چورچ بوش ونظيـره الروسي فـلاديميـر پوتين ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان كانوا يسيرون على البسفور فى إسطنبول، فالتقوا بالشيطان، فطلب من كل واحد منهم أن يسأله سؤالاً عن المستقبل:

فسأل بوش: متى تسيطر الولايات المتحدة على العالم تمامًا؟

فأجاب الشيطان: بعد عشرين عامًا، فبكى بوش؛ لأنه لن يكون رئيسًا لأمريكا آنذك!.

وسأل پوتين الشيطان متى تصبح روسيا قوة عظمى مرة أخرى؟.

فجاء رد الشيطان: بعد ٥٠ عامًا، فبكى پوتين؛ لأنه لن يكون رئيسًا آنذاك!

وجاء الدور على أردوغان فسأل الشيطان: متى تنضم تركيا للاتحاد الأوروبى؟

فانفجر الشيطان في البكاء!!.

والمعنى أن تركيا لن تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي أبدًا!

* * *